جغرافيا الانتخابات: مقاربة معرفية

Elections Geography; a cognitive approach

د. يوسف أزروال، أستاذ محاضر قسم (ب)،
كلية الحقوق والعلوم السياسية،
قسم العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر.

تاريخ الإيداع: 2017/10/04 – تاريخ المراجعة: 2017/11/30.

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى البحث في جوهر الجغرافية الانتخابية، كحقل معرفي مستقل عن الجغرافيا السياسية، الذي برز في الساحة العلمية أواخر القرن 19، نظرا لما يتضمنه من مناهج وأساليب تساعد في تحليل تأثير البيئة بأنواعها في العملية الانتخابية بصفة كلية والسلوك الانتخابي بصفة جزئية. كما ترمي إلى معرفة أثر العوامل الجغرافية في خلق التباين المكاني، والاختلاف في نتائج الانتخابات ونسبة التصويت من إقليم إلى آخر أثناء أداء الفعل الانتخابي.

الكلمات المفتاحية:

الانتخاب، النظم الانتخابية، جغرافيا الانتخابات.

Abstract:

This research paper aims to clarify the core of electoral geography, as a cognitive field independent of the political geography, which has emerged in the scientific arena late 19th century. Because it contains approaches and methods to assist in analyzing the impact of the environment of all kinds in the electoral process as holistic and electoral behavior on a partial basis. It also aimed to find the impact of geographic factors in creating spatial variation, and the difference in the election results and the percentage of the vote from one region to another during the performance of the electoral act.

Keywords:

Election ,electoral systems, elections geography

مقدمة:

عرف حقل الجغرافيا السياسية [1] تحولات ابستيمولوجية جد عميقة ميزت مجال بحثها بصفة عامة؛ أين انتقلت من دراسة الدولة إلى دراسة التحولات الاقتصادية السياسية والاجتماعية المختلفة، كما ألقت بظلالها على تجديد وتطوير مناهجها وأساليبها في مجال البحث الجغراسي (الجغرافي والسياسي)، فضلا عن إفرازها لاتجاهات بحثية جديدة وفروع مختلفة متخصصة كجغرافيا السلم والأمن العالميين وجغرافيا الصراع الدولي وجغرافيا الانتخابات.

هذه الأخيرة تعد بدورها أحد أبرز الاتجاهات المعاصرة للجغرافيا السياسية، إذ أنها تعنى بدراسة العملية الانتخابية داخل الدولة من البداية إلى النهاية، بالاستعانة بحلحلة الدوائر الانتخابية، واستقراء أسباب التباين المكاني للانتخابات، وكذلك تشخيص المؤثرات الجغرافية للتباين المكاني من عوامل طبيعية (مناخ وتضاريس) وعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتاريخية، بالإضافة إلى البحث والتمحيص في سير الحملات الانتخابية للمرشحين والتنظيمات الحزبية ومدى تأثير أبعادها وبرامجها بشكل كلاني في تغيير وتعديل السلوك الانتخابي للأفراد.

---

[1] تعد الجغرافيا السياسية حسب كارل ساور" الجغرافيا السياسية هي الابن غير الشرعي لمجموعة العلوم الجغرافية"
The wayward child of the geographical sciences
انظر: محمد حجازي، الجغرافيا السياسية.(القاهرة: دار الفكر العربي:1997).ص11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الموضوع: على الرغم من أن الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع جغرافيا الانتخابات تعتبر قديمة نوعا ما، إلا أنه تأخر الاهتمام بهذا الموضوع على مستوى الوطن العربي ولم يحظ بالدراسات الكافية، حيث يرتبط ذلك باستعصاء تحديد البعد المكاني للانتخابات، كما يعزى ذلك عدم دقة النتائج الانتخابية، وعدم توفر الجرأة اللازمة في مناقشة مثل هكذا مواضيع لأسباب سياسية وأمنية، لذلك جاء هذا المقال ليوضح أهمية موضوع جغرافيا الانتخابات من الناحية المعرفي قصد تعريف الباحثين والمختصين بأهمية هذا الحقل المعرفي نظرا لدوره الفعال في تحديد وتفسير السلوك الانتخابي، وبالتالي الوقوف عند أهم نتائجه على لنظلم السياسي بصفة عامة.

الإشكالية: جاءت هذه الورقة البحثية لتبحث في إشكالية رئيسية مفادها كالتالي: كيف تم وضع أسس معرفية واضحة الحدود لحقل الجغرافيا الانتخابية؟، وتتفرع عن هذا التساؤل العديد من الأسئلة الفرعية، منها:

– ما هو مفهوم الانتخاب؟، وما هي مختلف الأنظمة الانتخابية؟،

– متى وكيف نشأت جغرافيا الانتخابات؟،

– ما المقصود بجغرافيا الانتخابات؟ وما هي مناهج جغرافيا الانتخابات؟،

وينبغي الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، وذلك من خلال صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تؤثر العوامل الجغرافية في خلق التباين المكاني، والاختلاف في نتائج الانتخابات ونسبة التصويت من إقليم إلى آخر أثناء أداء الفعل الانتخابي.

الفرضية الثانية: يرتبط اختلاف النتائج المتوصل إليها في الدراسات الانتخابية بالأدوات المنهجية المستخدمة في تحديد الفعل الانتخابي.

وللإجابة عن هذه الاستفهامات، ارتأيت أن أضمن هذه الورقة العناصر التالية: مضمون الانتخاب والنظم الانتخابية (مبحث أول)، جغرافيا الانتخابات؛النشأة والمفهوم (مبحث ثاني)، مناهج جغرافيا الانتخابات (مبحث ثالث).

المبحث الأول

الانتخاب والنظم الانتخابية

المطلب الأول: مضمون الانتخاب:

يعد الانتخاب أحد الأدوات الرئيسية في ممارسة السلطة وآلية أساسية يتمتع بها الشعب في مجال رقابة مؤسسات الدولة، من أجل الحفاظ على استقرارها أو تغييرها، فعن طريق الانتخاب تتحقق المقولة المعروفة " النظام يغير النظام " *the system can change the system*. ولعل إجراء الانتخاب يمثل أحد سمات النظم السياسية قديما وحديثا، لاسيما النظم الديمقراطية لأنه يعتبر الأسلوب الذي يحقق مشاركة المحكومين في اختيار من بين المرشحين لشغل مقاعد المجالس النيابية، وانتخاب رئيس الجمهورية في النظم الرئاسية والمجالس المحلية، وحكام الولايات والأقاليم ... إلى غير ذلك من الهيئات التي تشارك في صنع القرارات المؤثرة على أعضاء الهيئة الناخبة [1].

كما تتفق معظم المفاهيم للانتخاب على أنه منهج يختار من خلاله الشعب شخصا أو حزبا أو سياسة أو نوابا يفوضهم سلطاته السيادية، غير أن الاتجاهات الفقهية اختلفت حول هل يمكن اعتبار الانتخاب حق شخصي ، سلطة قانونية أم وظيفة ؟ وهذا ما سنجيب عليه في العنصر الموالي.

الاتجاه الأول: الانتخاب حق شخصي:

[1] أحمد سعيد نوفل وآخرون، مدخل إلى علم السياسة.ط 1 (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية،2010)،ص190.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقر هذا الاتجاه بأن الانتخاب حق شخصي لكل مواطن نتيجة تمتعه بحقوق سياسية إلى جانب الحقوق المدنية، وبالتالي امتلاكه لجزء من السيادة يمارسه عن طريق الانتخاب، مما يقرر حق الاقتراع العام وعدم حرمان أي مواطن يتمتع بالحقوق السياسية من ممارسته، وكذلك له حرية استعماله أو الامتناع عن ممارسته [1].

الاتجاه الثاني: الانتخاب سلطة قانونية:

إن تكييف الانتخاب على أنه حق مطلق لا يتفق مع الحقيقة والواقع، ذلك أن صاحب الحق يستطيع التصرف به والنزول عنه أو تفويض غيره في ممارسته، بينما لا يستطيع الناخب الإتيان بمثل هذه التصرفات عند ممارسته للانتخاب. بالمقابل أن الانتخاب ينظمه القانون بطريقة آمرة وفق قواعد محددة لا يمكن تغييرها أو تعديلها بإرادة الأفراد، كما أن الشروط الواجب توافرها لممارسته واحدة بالنسبة للأفراد كافة، بالإضافة إلى ذلك أن الحقوق الشخصية تولد مراكز ذاتية، في حين أن الانتخاب لا يولد مراكز ذاتية خاصة ومن ثم فإن المشرع يستطيع تغييره أو تعديله وفقا لمقتضيات الصالح العام لأنه يولد مراكز عامة مجردة، لذلك يقر هذا الاتجاه بأن الانتخاب سلطة قانونية يقررها القانون للناخب وفقا لشروط معينة ليمارسها لمصلحة الجماعة وليس من اجل مصلحة الخاصة، وهذه السلطة مستمدة من مركز قانوني موضوعي، ومن ثم فإن المشرع يملك تغيير مضمونها وتعديل شروطها وفقا لمتطلبات الصالح العام [2].

الاتجاه الثالث: الانتخاب وظيفة:

إن الانتخاب وظيفة يحدد القانون شروط الكفاءة والمقدرة في من يباشرها نيابة عن الأمة صاحبة السيادة،[3] على أساس أن السيادة لا يمكن تجزئتها بين الأفراد بحيث كل منهم يملك جزء منها، لأن السيادة تعود للأمة باعتبارها وحدة مجردة مستقلة عن الأفراد المكونين لها، وبناء عليه، فإن كل منهم حينما يمارس الانتخاب إنه يمارس على أساس أنه وظيفة يتعين عليه أداؤها، وعليه فإنه مادام الانتخاب وظيفة فإن الناخبين ملزمون بممارستها حتى وإن امتنعوا، كما أن الأمة صاحبة السيادة تستطيع تحديد الأشخاص الذين يمارسون هذه الوظيفة والأشخاص الذين لا يمارسونها، وذلك وفقا لشروط معينة، وهذا ما يؤدي بنا إلى التطرق إلى كل من الاقتراع المقيد والاقتراع العام[4].

أ- **الاقتراع المقيد:**

إن نظام الاقتراع المقيد يرتكز على ضرورة توافر شروط تتراوح بين الثروة والكفاءة، أي يشترط الدستور أو القوانين الانتخابية أن يكون الناخب يتوفر على حصة مالية أو على درجة معينة من التعليم.

– **الثروة (القيد المالي)**: ويشترط في الناخب أن يمتلك نصاب مالي معين، يحدد على أساس ما يدفعه من ضرائب سنويا وما يحوزه من عقارات، ومبرر ذلك أن الفرد الذي لا يمتلك المال لا يهتم بالشؤون العامة ، وليس مهتم بالحياة السياسية، بالمقابل يتميز حكم الأغنياء بالهدوء والاستقرار باعتبارهما عاملين مهمين لاستغلال وتنمية الثروة.

– **الكفاءة**: أي التصويت لا يمنح إلا للناخب الذي يتمتع بدرجة معينة من العلم، كما أن يكون ممن يجيدون القراءة والكتابة حتى يتمكن من المشاركة في التصويت وفي عام 1965 كانت بعض الولايات الجنوبية في (و م أ) تشترط في الناخب إجادة القراءة والكتابة، وكان الهدف الحقيقي الباطن هو إبعاد السود عن ممارسة حق التصويت، فغالبيتهم العظمى كانت من الأميين [5] .

---

[1] السعيد بوالشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة.ط 6 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004) ج2،ص102.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة.ط1(عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004)،ص235.

[3] عمر حلمي فهمي، الانتخاب وتأثيره في الحياة السياسية والحزبية.ط2(1991)،ص19.

[4] عدنان حمودي الجليل، النظم السياسية. (الكويت:مطابع اليقظة، 1982)،ص 122.

[5] فيصل شنطاوي، النظم السياسية والقانون الدستوري. (عمان:دار حامد للنشر والتوزيع)، ص168-170.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب– الاقتراع العام:

إن الاقتراع العام يتنافى والشروط المحددة في الاقتراع المقيد (المال والكفاءة) وقد ساد في أغلب دول العالم، لكن هذا لا ينفي وجود قيود معينة تفرض على الشخص ممارسة حق الانتخاب، فأغلب قوانين الانتخابات ترتكز على شروط معينة عامة تتمثل فيما يلي:

– **الجنسية:** إن الانتخاب في الدول المعاصرة مقتصر فقط على المواطنين الأصليين دون الأجانب بحيث لا يمكن لهؤلاء ممارسة الحقوق السياسية، إلا بعد مرور مدة معينة على اكتسابهم للجنسية أو تجنيسهم.

– **الجنس:** إن إبعاد النساء عن ممارسة حق الانتخاب كان مقبولا لدى معظم دول العالم ، فمعظم دساتير الدول وقوانين الانتخاب يجعل هذا الحق مقتصر على الذكور دون الإناث غير أن قصر الانتخاب على الذكور دون الإناث أمر يتعارض مع التطبيق الصحيح للمبدأ الديمقراطي، وهذا الذي يهدف إلى إشراك أكبر قدر من الشعب في شؤون السلطة والحكم، كما أن الديمقراطية تقوم على المساواة الفردية أي الاعتراف بالحقوق السياسية لكل فرد باعتباره مواطنا أو فردا في الدولة [1].

– **السن:** إن القوانين الانتخابية في العالم تشترط ضرورة توفير سن معينة لكي يصبح المواطن ناخبا، ويتراوح بين 18 و25 سنة [2].

– **التمتع بالحقوق المدنية والسياسية:** إن شرط التمتع بالحقوق المدنية السياسية يتضمن توفر الأهلية العقلية والتمييز، والأهلية الأدبية(غير محكوم عليه).

المطلب الثاني: الأنظمة الانتخابية:

إن النظم الانتخابية تتضمن عملية ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب والمرشحين المشاركين بها، وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

– **المعادلة الانتخابية المستخدمة** (التعددية الأغلبية، أو النسبية، أو المختلطة) وما هي المعادلة الحسابية التي تستخدم لاحتساب المقاعد المخصصة لكل فائز.

– **تركيبة ورقة الاقتراع:** أي إلى من يصوت الناخب لمرشح واحد أو لقائمة حزبية.

– **حجم الدائرة الانتخابية:** يقصد بها عدد الممثلين الذين يتم انتخابهم في كل دائرة انتخابية.

– **تصميم النظام الانتخابي؛** وتأثيره على طريقة ترسيم الدوائر الانتخابية وكيفية تسجيل الناجحين وطريقة تصميم ورقة الاقتراع، وفرز الأصوات.

وتحتل النظم الانتخابية أهمية قصوى في الحياة السياسية لمؤسسات الدولة، نظرا لأن المؤسسات تعمل على صياغة قواعد اللعبة التي تتم بموجبها ممارسة الديمقراطية، ويمكن القول بأن النظام الانتخابي هو إحدى تلك المؤسسات التي يسهل التلاعب بها، إن إيجابا أو سلبا، فمن خلال ترجمة الأصوات إلى مقاعد في الهيئة التشريعية، يمكن للخيار الممارس في اختيار النظام الانتخابي أن يحدد من هم المنتخبون وأي الأحزاب السياسية يحصل على السلطة. وبينما يتم تحديد الكثير من الأطر السياسية لبلد ما في دستورها، مما يزيد صعوبة تعديلها، غالبا ما يسهل تعديل النظام الانتخابي من خلال وضع قوانين جديدة فقط دون الحاجة إلى تعديل دستوري [3] . وإذا نظرنا إلى عالم النظم الانتخابية فإننا نجدها تحوي أنواعا مختلفة، حيث ينزع كل بلد إلى وضع الآليات التي يجدها متلائمة مع التوجهات العامة للحكومة التي

---

[1] إبراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ الأنظمة السياسية الدول– الحكومات. (الدار الجامعية للطباعة والنشر،1982) ،ص 162.

[2] السعيد بوالشعير، مرجع سابق، ص105.

[3] أندرو رينولدز، أشكال النظم الانتخابية.تعريب: أيمن أيوب(السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،2007)،ص19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تضع النظام الانتخابي، ومع ذلك يمكن تصنيف الأنظمة الانتخابية العديدة في صنفين كبيرين[1] : النظم الانتخابية الأغلبية والنظم الانتخابية النسبية.

أ- **النظم الانتخابية الأغلبية:**

في هذا النظام يعلن فوز المرشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات، وتختلف تطبيقات هذا النظام باختلاف نوع الأغلبية التي يتطلبها المشروع للفوز، ويأخذ الانتخاب بالأغلبية صورتين:

– **الأغلبية المطلقة:** يقتضي نظام الأغلبية حصول المرشح الفائز على الأغلبية المطلقة للأصوات في الجولة الأولى، أما في حالة عدم فوز وحصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة في الدور الأول يمكن إعادة الانتخاب أكثر من مرة حتى تتحقق الأغلبية في جانب أحد المرشحين، ويطلق على انتخابات الدور الثاني تعبير "*scrutin de ballotage*" [2].

وتتجه بعض التشريعات من أجل عدم إعادة الانتخابات إلى حصر شروط إضافية تتمثل في تحديد عدد المرشحين في الدور الثاني والاكتفاء بالأغلبية النسبية في الدور الثاني.

– **الأغلبية النسبية:** يتميز نظام الانتخاب بالأغلبية النسبية بالبساطة، حيث يتم حسم نتيجة الانتخابات في الدور الأول إذ يكفي أن يحصل المرشح على عدد الأصوات تزيد عن الأصوات التي حصل عليها منافسه دون اشتراط أغلبية محددة، أيا كانت بنسبة الزيادة التي يتفوق بها. [3]

ويمكن حسب دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات أن نصل إلى نتيجة من الناحية العملية في نظام الأغلبية من خلال خمس طرق: [4]

– **نظام الفائز الأول** (***First past the post***): يستخدم هذا النظام ضمن دوائر انتخابية أحادية التمثيل، وحول المرشحين الأفراد، ويتم اختيار واحد فقط من بين المرشحين، والفائز هو الحاصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين.

– **نظام الكتلة** (***Block vote***): يستخدم ضمن دوائر انتخابية متعددة التمثيل، ويملك الناخب عدد الأصوات حسب عد الممثلين الذين يتم انتخابهم عن دائرته الانتخابية، ويفوز بالانتخاب المرشحون الحاصلين على اكبر عدد من الأصوات.

– **نظام الكتلة الحزبية** (***Party block vote***): يستخدم ضمن دوائر انتخابية متعددة التمثيل ويملك الناخب في ظله صوتا واحدا يدلي به للقائمة الحزبية التي يريد انتخابها، دون أن يختار بين المرشحين الأفراد، ويفوز الحزب الحاصل على أعلى الأصوات بكافة المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية.

– **نظام الصوت البديل** (***Alternative vote***): يستخدم ضمن الدوائر الانتخابية أحادية التمثيل، ويستخدم الناخبون في ظله الأرقام التسلسلية للتعبير عن أفضلياتهم بين المرشحين على ورقة الاقتراع ويفوز بالانتخابات بشكل مباشر المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة من الأفضليات الأولى، أما في حال عدم حصول المرشحين على تلك الأغلبية المطلقة، يتم إقصاء المرشحين الآخرين وتكرر العملية إلى أن يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة.

– **نظام الجولتين** (***Two-Round system***): يقتضي تنظيم جولة ثانية في حالة عدم حصول أي من المرشحين أو الأحزاب على أغلبية محددة في الجولة الأولى، وعادة ما تتمثل في الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين [1].

---

[1] عبدو سعد وآخرون، النظم الانتخابية.ط1(بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،2005)،191.

[2] عمر حلمي فهمي، مرجع سابق، ص89.

[3] عمر حلمي فهمي، المرجع نفسه، ص91.

[4] أندرو رينولدز، مرجع سابق، ص53.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب– النظم الانتخابية النسبية:

يستند النظام الانتخابي النسبي أو التمثيل النسبي إلى محاولة تمثيل الأقليات بما يتفق وقيمتها الحقيقية، وذلك بحصول كل حزب أو تجمع سياسي على عدد من المقاعد البرلمانية يتناسب مع ما حصل عليه من أصوات، أي ترجمة حصة أي حزب سياسي شارك في الانتخابات من أصوات الناخبين إلى حصة مماثلة أو مناسبة من المقاعد في الهيئة التشريعية المنتخبة.

ويتم احتساب النتائج في نظام التمثيل النسبي بطريقتين [2]:

– **نظام القائمة النسبية:** يتم توزيع المقاعد على القوائم أولا، ثم على المرشحين داخل القوائم، بمعنى أنه عند احتساب عدد الأصوات يقيد كل صوت في القائمة للحزب أولا، ثم توزع مقاعد الدائرة بين الأحزاب والقوائم، أي يقسم مجموع الأصوات التي حصل عليها الحزب على القاسم الانتخابي، ويكون الناتج هو عدد المقاعد التي يفوز بها الحزب في الدائرة.

– **نظام القائمة المطلقة:** يتم توزيع المقاعد في هذه الحالة من خلال فوز القائمة الحزبية الحاصلة على الأصوات بجميع مقاعد الدائرة، وتخسر كل القوائم الأخرى. فعلى سبيل المثال، تحصل القائمة الحزبية (أ) على المقاعد الخمسة المخصصة للدائرة نظرا لحصولها على ألف صوت، وتخسر القائمتان (ب/ ج).

المبحث الثاني

جغرافيا الانتخابات؛ النشأة والمفهوم.

المطلب الأول: نشأة جغرافيا الانتخابات:

إن جغرافيا الانتخابات ظهرت كموضوع أساسي في حقل الجغرافيا السياسية [3] خلال العقد الثاني من القرن العشرين، وذلك تزامنا مع استقلالية علم الجغرافيا السياسية في أواخر القرن 19، وتعد دراسة الجغرافي الألماني فريديريك راتزل *Friedrich Ratzel* المعنونة "بالجغرافيا السياسية" التي نشرت سنة 1987، وعدت أول معالجة أكاديمية لعلم الجغرافيا السياسية،كما يعد الكاتب أبو الجغرافيا السياسية [4]. ولعل القاسم المشترك بين الجغرافيا الانتخابية والجيوبوليتيك يتمثل في أن كلا من المساقين قد وردا في كتابات بعض الرواد الأوائل من علماء الجغرافيا الحديثة، وقد كانت الدراسة التي نشرها اندريه سيغفرد *André Sigfried* عام 1913 -وهو من مؤسسي المدرسة الإقليمية الفرنسية-، حول إقليم غربي فرنسا(*ARDECHE*) تحت حكم الجمهورية الفرنسية الثالثة، من أفضل ما كتب في هذا المجال، ولذلك يعد سيغفريد أبا للجغرافيا الانتخابية، لأنه وضع خريطة لنتائج الانتخابات وقارنها بالخرائط الجغرافية، ليكشف عن العوامل الجغرافية التي أثرت في هذه النتائج لتكون بهذه الصورة أو تلك [5].

---

[1] أندرو رينولدز، مرجع سابق، ص76.

[2] أحمد سعيد نوفل وآخرون، مرجع سابق، ص97.

[3] اعتمد راتزل في نظريته قبل كل شيء على عنصرين أساسيين تقدمهما الجغرافيا السياسية، هما: المكان أو المجال محدود الاتساع ومميزاته الطبيعية ومناخه...الخ والموقع الذي يحتله المكان المحدد فوق الكرة الأرضية ويحدد نوعا ما علاقاته، ويتحكم الإحساس المكاني بتصرف الإنسان، أي قابلية وقدرة الشعوب على التأثير بالطبيعة وتنظيمها وإصلاحها. انظر: بيير سيريلييه، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية. ترجمة:أحمد عبد الكريم ط1 (دمشق:الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع،1988)،ص32.

[4] فايز محمد العيسوي، الجغرافيا السياسية المعاصرة.(القاهرة: دار المعرفة الجامعية)، ص25.

[5] بيتر تايلوروكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر. ترجمة: عبد السلام رضوان.ج2(الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،2002)، ص80.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان يعتقد سيجفريد بأن الظواهر الاجتماعية هي أحد النتائج العامة للبيئة الطبيعية، وكان ذلك دليلا على اهتمامه بالحتمية البيئية *Environnementalism* [1]، حيث فسر علاقة أنماط وأنواع التصويت في فرنسا بعلاقتها بالظروف الطبيعية، فلقد ذكر بأن لجيولوجيا المنطقة وتضاريسها سببا في اختلاف وتنوع الأنشطة البشرية الإنتاجية، وعلل بوضوح سيجفريد أسباب الولاء السياسي والإقليمي في منطقة الدراسة بالظروف الجيولوجية أيضا في المنطقة عامل من العوامل السابقة، وذكر أن الظروف الجيولوجية في المنطقة أثرت على أحوالها التضاريسية، وقاعدتها الاقتصادية، وانعكس ذلك كله على توزيع السكان، ومن ثمة تأثير ذلك على اتجاهات السكان السياسية ونمط تصويتهم الانتخابي [2]. وقد توصل في دراسته إلى أن سكان المناطق ذات التربة الجرانيتية قد أدلوا بأصواتهم لصالح الحزب اليميني الذي قارب 11 دائرة انتخابية، أما سكان المناطق ذات التربة الطباشرية أعطوا أصواتهم لصالح الجناح اليساري الذي قارب 17 دائرة انتخابية، بينما ظلت 3 دوائر انتخابية أخرى بين الجانبين، مما يؤكد ذلك على الحتمية التي يؤمن بها سيجفريد[3].

– دراسة بعنوان "التأثيرات المكانية على الانتخابات البريطانية والفترة ما بين 1885– 1910" للعالم البريطاني كرهبيل *Krehbiel*، حيث وضح من خلال دراسته هذه أنه من أجل فهم الجغرافية الانتخابية لابد من فهم العوامل المؤثرة في المسيرة للسلوك الانساني، وخلص في دراسته إلى تصويت سكان المناطق الصناعية والزراعية الفقيرة لمرشحي حزب الأحرار، بينما كان تصويت سكان المناطق الزراعية الغنية لحزب المحافظين.

– دراسة بعنوان"الانتخابات الايطالية عام 1946"، حيث وضح كيش بأن العوامل المؤثرة في اختلاف نتائج الانتخابات هي مدى اختلاف في درجة غنى المناطق والعوامل التاريخية، واختلفت نسبة التصويت في إيطاليا بين سكان المناطق، حيث أيد سكان المناطق المنخفضة الجناح اليساري وهم من العمال الذين يعملون كمستأجرين للأرض، أو عمال بالأجرة في المجال الزراعي، بينما أيد سكان المناطق المرتفعة وهو من المزارعين مالكي الأراضي الجناح اليميني.

– دراسة الباحث كارل ساور *Carl sauer* سنة 1918 ، أين قام من خلالها بترسيم الدوائر الانتخابية الأمريكية بطريقة معينة من أجل فوز بعض الأحزاب، ومعتمدا في ذلك على العوامل المؤثرة على التقسيم، الذي يضمنه عوامل عدة وهي: الموقع، طبوغرافية سطح الأرض، أنواع التربة والصرف والمعادن [4]. كما نلاحظ انتشار هذه الظاهرة المعروفة باسم الجريماندرية(*Gerrymandring*) [5] في العديد من الولايات مثل: ميزوري، أركنساس، كينتاكي وتسني.

وبعد فترة من الزمن عرفت الجغرافيا الانتخابية نوع من الركود وثم عادت إلى التطور بداية سنة 1932 من خلال دراسة الباحث رايت *Wright* عن السلوك الانتخابي في الولايات المتحدة الأمريكية، أين استخدم الطرق الكارتوغرافية لعرض نتائج الانتخابات على الخرائط،

---

[1] الحتمية البيئية أو المدرسة الجيوقراطية: ترى هذه المدرسة أن الأرض أو البيئة تتحكم إلى حد كبير في حياة الإنسان ونشاطه وسلوكه، وأن للأرض سلطانا كبيرا على الإنسان، ومن أهم أنصار هذه المدرسة همبولت وفريديريك راتزل. انظر: محمد محمود محمدين، الجغرافيا والجغرافيون بين الزمان والمكان.ط6(السعودية: دار الخريجي للنشر والتوزيع،1996) ص 29.

[2] عبد الرزاق سليمان احمد أبو داوود و ليلى بنت صالح محمد زعزوع، جغرافيا الانتخابات.ط1(لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون،2012)، ص 26.

[3] عبد الرزاق سليمان احمد أبو داوود و ليلى بنت صالح محمد زعزوع، المرجع نفسه، ص27.

[4] مناف محمد السوداني وعماد الشمري، "تغير الخارطة الانتخابية في العراق بين انتخابات عامي2005و2010 البرلمانية". انظر الموقع الالكتروني: http://www.ihec.iq/ihectp/researsh/joined-researchmonaf emd.pdf.

[5] الجرمادرينج: مصطلح أمريكي معناه التلاعب في الانتخابات خاصة في رسم حدود الدوائر الانتخابية لمحاباة أحد المرشحين، وهو نسبة لحاكم ولاية ماسشويستس *Elbridge gerry*، الذي ابتدع نظام التقسيم التفضيلي للدوائر الذي بمقتضاه أعيد رسم مقاطعة Essex بصورة تسمح للحزب بتحقيق ما يصبو إليه من أغلبية وتفتيت أصوات المجموعات المعارضة، وذلك في الانتخابات التي كان مزمع إجراءها عام 1812. انظر موقع قاموس أكسفورد الالكتروني: http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/gerrymandring.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والطرق التي صوت بها أعضاء المقاطعة، وأظهرت الخرائط الفروق الإقليمية التي لا يستطيع المعلقون السياسيون إدراكها، وذلك من خلال أطلس الجغرافية التاريخية لـ و م أ.

كما عرفت جغرافيا الانتخابات فترة ركود ثانية، إلا أنها سرعان ما تحركت نحو الأعلى بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال دراسات جغرافيين أمريكيين وفرنسيين، حيث قام سنة 1959 بريسكوت (*Prescott*) بدراسة وظيفة وطريقة جغرافيا الانتخابات، وفيها اقترح أن تكون الدراسات الانتخابية نقطة البداية للبحث العلمي في الجغرافيا السياسية عن طريق إيجاد معيار التقسيم الإقليمي للدولة، بالإضافة إلى ضرورة أن يكون النظام الانتخابي خاليا من الانحياز إلى طرف دون آخر، وإن وجد هذا الانحياز فلن تكون هناك فائدة تجرى من الإحصائيات الانتخابية [1].

ومنذ سبعينات القرن الماضي ظهرت مئات الدراسات حول الجغرافية الانتخابية ، احتوتها مجلدات ضخمة تزخر بمادة علمية مرتبة حسب مواقع المناطق الانتخابية مما زاد التوجه الكمي ثراء، إلى حد أن البعض قد قال أن هذا الكم الهائل لا يتناسب مع المتطلبات العامة للجغرافيا السياسية التي تنتمي إليها الجغرافيا الانتخابية[2]، وتمحورت معظم هذه الدراسات حول الخصائص السكانية لمناطق الانتخابات، حيث أثرت العوامل الاقتصادية مثل الغنى لبعض السكان، والفقر الذي يعاني منه البعض الآخر في تحديد نتائج التصويت القصوى والمتدنية للأحزاب الانتخابية في الدولة. كما تناولت أيضا دور العوامل الدينية في طريقة اختيار الناخب لمرشح معين لرئاسة الدولة، الأمر الذي يعني أن للسلوك الإنساني في المناطق الانتخابية أثر واضح في إبراز نتائجها أو بآخر.

المطلب الثاني: مفهوم جغرافيا الانتخابات:

تعد جغرافيا الانتخابات أحد مجالات الجغرافيا السياسية الجديدة، غير أنه يرى البعض لا صلة لها بالجغرافية السياسية [3]، ويبقى لكل رأي مبرراته، إلا أن الواقع يشير أن الانتخابات على أشكالها لها ارتباط بالأفكار الإيديولوجية، فالانتخابات صورة مصغرة للصراعات بين الناس، لكن هذه الصراعات تنقل هذه المرة إلى الساحات الدستورية [4].

وتعرف حسب جاسم كرم " ذلك الفرع المعاصر للجغرافية السياسية، والذي عن طريقه نستطيع تفسير التباين في الأنماط الانتخابية السائدة في مكان معين، ودراسة وتحليل تغيرات السلوك التصويتي للناخب من مكان لآخر أو من دائرة لأخرى ومعرفة أسباب هذا التغير " [5]. ويعرفها أيضا محمد محمود الديب في كتابه " الجغرافيا السياسية: منظور معاصر " بأنها العلم الذي يدرس الأبعاد المكانية في مناورات الساسة على المستويات المحلية والقومية والإقليمية للوصول إلى الحكم. ويمكن تعريفها بأنها " دراسة التباين الانتخابي للنتائج الانتخابية للأحزاب السياسية، إضافة إلى العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في العملية الانتخابية مما يؤدي بالنهاية إلى صياغة الخريطة الانتخابية.

من خلال هذه التعريفات المقدمة نجد أنها تتمركز حول جغرافيا التباين الانتخابي والتحليل المكاني لأنماط التصويت، والتباينات المكانية للقوى السياسية، وكذلك ما هو دور العوامل الجغرافية المختلفة في تحديد الصورة النهائية للخريطة الانتخابية، هذه الأخيرة التي يجب أن تقسم بطريقة موضوعية وحيادية. كما تقوم جغرافيا الانتخابات على مقاربة ثلاثية حددها ماكفيل 1971 واستخدمها بسيتيد 1975 وجونستون1979، وتتمثل في جغرافيا التصويت، والتأثيرات الجغرافية في التصويت، والتحليلات الجغرافية للدوائر الانتخابية.

---

[1] مناف محمد السوداني وعماد الشمري، "تغير الخارطة الانتخابية في العراق بين انتخابات عامي2005و2010 البرلمانية". انظر الموقع الالكتروني: http://wwwihec.iq/ihectp/researsh/joined-researchmonaf emd.pdf

[2] هاشم نعمة، نظرة في الجغرافيا الانتخابية. مجلة الحوار المتمدن، العدد2004/992 انظر الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?25280 .

[3] بيتر تايلور وكولن فلنت، مرجع سابق،ص81.

[4] المومني محمد أحمد عقلة، الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا في القرن الواحد والعشرون.(الأردن: دار الكتاب الثقافي،2005) ص187.

[5] مناف محمد السوداني وعماد الشمري، "تغير الخارطة الانتخابية في العراق بين انتخابات عامي2005و2010 البرلمانية". انظر الموقع الالكتروني: http://wwwihec.iq/ihectp/researsh/joined-researchmonaf emd.pdf

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- جغرافيا التصويت [1]:

تستند جغرافيا التصويت على الأسس التي وضعها العالم الفرنسي سيجفريد من حيث الهدف، والمتمثل في شرح خرائط خاصة بالأصوات الانتخابية في منطقة ما، مع ملاحظة حلول التحليلات الإحصائية محل مقارنة الخرائط، وقد قوبلت الدراسات الخرائطية والإحصائية بالنقد، على أساس أنها ترتكز على نمط بعينة من التصويت كهدف في حد ذاته من خلال التحليلات الكمية ولقد حاول كل من تيلور وجونستون تغطية هذا النقص، وذلك اعتمادا على نظرية شتاين روكان، لإخراج إطار يمكن من خلاله تفسير جغرافيا التصويت ودلالتهما على العملية الانتخابية ككل.

وقد استند روكان في تفسيره لهذا الإطار، إلى الصراعات الأربعة التي عرفها تاريخ أوروبا الحديث، نتجت عن الثورة القومية في فرنسا، أين تمرد الرعايا الفرنسيين على الثقافة المهيمنة على المجتمع الفرنسي قبل الثورة، وكذلك معارضة الكنيسة للجمهورية الفرنسية، أما ثنائية الصراع الثانية تتجلى في الثورة الصناعية بإنجلترا، أين تمخضت عن نشوب صراع بين طبقة المزارعين وأرباب الصناعة، ثم بين أصحاب الرأس مال والعمالة فيما بعد، وانطلقت هذه الصراعات من خلفيات ثقافية وتاريخية لكل فئة اجتماعية.

ومن جهة أخرى كان لهذه الصراعات حسب" روكان" انعكاسات وانتشر صداها اليوم في شكل تعددية لنظام الأحزاب السياسية، الأمر الذي دفع إلى عقد تحالفات مع أحد الفصائل الاجتماعية، أما التحالف مع أصحاب التوجه العلماني أو مع رجال الدين من ناحية وإما مع طبقة ملاك الأراضي الزراعية أو رجال الصناعة من ناحية أخرى، وكانت هذه الصراعات المتاحة في حلبة الصراع هي التي حددت التنوع الذي تشهده الأحزاب السياسية الأوربية مابين سياسات الوسط واليمين. وبعد سنة 1900 أثر دخول الإصلاح في حق الانتخاب حيز التنفيذ، حدث تقارب بين أصحاب رأس المال والعمالة ليكون الفريقان نوعا من الاتساق النسبي في سياسات أهل اليسار في السياسة الأوروبية.

- المؤثرات الجغرافية في التصويت الانتخابي:

إن جغرافيا التصويت[2] تهدف إلى شرح خرائط خاصة بالأصوات الانتخابية في منطقة ما، بهدف الوصول إلى إطار يمكن من خلاله تفسير جغرافيا التصويت ودلالتها على العملية الانتخابية ككل [3].

ويمكن تحديد أربع عمليات أساسية تؤدي إلى التأثير في اتخاذ القرار وقت الاقتراع:

- التصويت لمصلحة المرشح بحكم الصداقة والجيرة، مثل ما حدث في الانتخابات الأمريكية واليابانية والأيرلندية والنيوزلندية. وقد لوحظ في الانتخابات الرئيسية الأمريكية أن يحرز المرشح أصواتا كثيرة في مسقط رأسه.
- غلبة قضية بعينها على القضايا الأخرى في موقع انتخابي معين، حيث يؤثر بروز قضية معينة في أصوات الناخبين.
- الدعاية الانتخابية وما تحققه من خلق توجهها بعينها لدى جمهور الناخبين، ويتوقف هذا على نوع الدعاية وحجمها.
- عامل الجيرة أو الجوار الذي يمثل أهم المؤثرات الجغرافية في الاقتراع وقد لوحظ أن الأحزاب تحقق أفضل النتائج في دوائر جيرتها.

- التحليل النسقي للجغرافيا الانتخابية:

---

[1] المومني محمد أحمد عقلة، مرجع سابق، ص187.

[2] جغرافيا التصويت المستقرة: عندما نقارن بين العملية الانتخابية في دول المركز ودول الأطراف نجدها تختلف، ففي دول المركز نجد سياسية جادة لإعادة توزيع الدخول، مما يسمح للأحزاب بأن تحشد من ورائها الدعم الكافي من الناخبين الذين يثقون في سياسيات تخدم مصالحهم، لذلك أفرزت أوربا نمطا مستقرا من الاقتراع الانتخابي القائم على تحزبات اجتماعية على النقيض من ذلك فإن آلية ضمان الأصوات غائبة تماما عن الساحة في بلدان الأطراف لأنها لا تنتهج سياسة إعادة توزيع الدخول، ومن ثم فإن الأحزاب عاجزة عن تلبية حاجات الناخبين، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى تقلبات في الجغرافيا الانتخابية في مناطق الأطراف.

[3] المومني محمد أحمد عقلة، مرجع سابق، ص 188

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استخدم التحليل النسقي للجغرافيا الانتخابية أساسا النموذج السياسي الذي وضعه إستون *Easton* والمؤلف من أربعة عناصر (مدخلات، نقل المعلومات، المخرجات، التغذية الرجعية).

- المدخلات: تتمثل في جغرافيا الاقتراع والمؤثرات الجغرافية داخل النسق.
- نقل المعلومات: تتمثل في جغرافيا التمثيل داخل النسق.
- المخرجات: تتمثل في تأثير العوامل الجغرافية في نتائج الانتخابات داخل النسق.
- التغذية الرجعية: تعد همزة وصل بين المدخلات والمعطيات داخل النسق وذلك بهدف تكامل العملية الانتخابية مع العملية السياسية.

- جغرافيا الحملات الانتخابية *Geography of electoral campaigns*:

إن الدراسات المكانية تهتم بدراسة البعد المكاني في الحملات الانتخابية فهذا يعني أن الحملات الانتخابية لها بعد مكاني، فكل حزب وكل مرشح يعمل على تنظيم حملة انتخابية قبل البدء في إجراء الانتخابات بفترة معينة، يهدف من خلالها المرشح إلى الاحتكاك والاتصال المباشر مع الأفراد بغية التعريف بنفسه، وباتجاهاته، وآرائه و مواقفه من المشكلات التي تعاني منها المنطقة أو الدائرة الانتخابية التي يهدف إلى الحصول على أصواتها وهنا يلجأ المرشح إلى إتباع عدة وسائل تقربه من الأفراد في الدائرة الانتخابية لإقناعهم بالتصويت له، ومن هذه الوسائل، عرض صور له، وعرض بعض مقولاته وشعاراته التي ينادي بها، وتنظيم المحاضرات والندوات العامة في مراكز تجمع الأفراد المختلفة، سواء كانت في الأندية أو في الجامعات [1].

ويتعين في هذا الصدد على المرشح أو الحزب الحصول على أصوات المناطق والدوائر هامشية التأييد، وعدم التركيز الكلي على الدوائر التي يتمتع فيها المنافسين على تأييد كبير، كما لا يضيع المرشح وقته وماله وجهده في الدوائر التي يتمتع بها بنفوذ كبير.

المبحث الثالث

مناهج جغرافيا الانتخابات

إن مناهج الدراسة المكانية للانتخابات تنقسم إلى قسمين:

1- المنهج التقليدي المساحي *Areal approch*:

يقوم هذا المنهج بتحليل علاقة الإنسان بالأرض، وكذلك تحليل نمط السلوك البشري، وإظهار الاختلافات المكانية في نتائج التصويت، وربط ذلك بالمتغيرات البيئية المكانية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت عليها، مع الاستعانة بالخرائط والرسومات لتوضيح ذلك، واعتمد سيغفريد هذا المنهج في دراسته للانتخابات الفرنسية [2].

- تحليل النمط المكاني لنتائج التصويت موضحا على خرائط، وعرف بالدراسات المساحية التركيبية.
- رسم خريطة نتائج التصويت، وتعنى برسم عدة خرائط للظواهر الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، ثم المقارنة بينهما وبين خريطة التصويت للخروج منها باستنتاجات واضحة، وعرف ذلك بالدراسات المساحية الإيكولوجية. وينقسم هذا المنهج إلى قسمين:

أ- المنهج المساحي التركيبي *Areal structural*:

يقوم بفحص النمط المكاني وتركيب اختيار التصويت كما توضحه نتائج الانتخابات، وهنا يبدأ الباحث بفحص نمط التوزيع المكاني للمقاعد التي حصل عليها كل حزب في الانتخابات، مع الاستعانة بخرائط التوزيع النسبي وخرائط تستخدم الرموز، وهذه الطريقة تبين فقط الفائزين بأغلبية كبيرة من التصويت دون إظهار مدى التأييد الخاص بكل حزب.

ب-المنهج المساحي الايكولوجي *Areal ecological* :

---

[1] عبد الرزاق سليمان احمد أبو داوود و ليلى بنت صالح محمد زعزوع، مرجع سابق، ص54-55.

[2] عبد الرزاق سليمان احمد أبو داوود و ليلى بنت صالح محمد زعزوع، مرجع سابق، ص33.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يهدف إلى تحليل الأنماط المكانية لنتائج الانتخابات في ضوء كل الظروف البيئية، وهنا على الباحث أن يقوم بدراسة خصائص الناخبين، ودراسة الاختلاف المكاني في ظل الظروف المختلفة، ومن ثم يخرج بأسس عديدة ارتكزت عليها أنواع التصويت في مختلف الدوائر الانتخابية، ومعرفة التغيرات التي من الممكن أن تطرأ على هذه الأنواع والأنماط، واستخدم هذا المنهج منذ عام 1960 الأساليب الإحصائية لقياس العلاقة بين نتائج الانتخابات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية [1].

كما اهتمت العديد من الدراسات خاصة في البيئات المركبة، بدراسة أثر متغيرات اجتماعية وإثنية معينة على السلوك الانتخابي، مثل الدراسة التي قام بها لويس *lewis*، والتي تناول من خلالها أثر هجرة الزنوج على جغرافيا الانتخابات في ولايتي فيلنت وميتشيجن خلا الفترة 1932-1962، والتي توصل فيها إلى أن للزنوج الأمريكيين سلوك تصويتي يتميز عن الأقليات في باقي الأقاليم الكبرى، وأنهم يصوتون على شكل كتلة واحدة [2]. غير أن ما يؤخذ على المنهج التقليدي في الدراسات المكانية للانتخابات هو اتسامه بالخداع الإيكولوجي، وذلك عندما تتم المقارنة والربط بن النتائج العامة للانتخابات والنتائج العامة للإحصاء اعتمادا على مستوى الدائرة الانتخابية، وأيضا على مستوى الأفراد.

2- المنهج السلوكي ***Areal behavioral***:

إن هذا المنهج يحلل السلوك الانتخابي للفرد من خلال معرفة تأثير عدة عوامل كالمسافة، والعلاقة بين الأشخاص، وتغيير مكان السكن، والعقبات والحواجز أمام التفاعل المكاني على الاستجابة الانتخابية للفرد، كما يهتم هذا المنهج بالعلاقات المكانية السياسية وانتشار الآثار السياسية المرتبطة بها، وأثر ذلك كله على نمط السلوك الانتخابي ويعد السلوك الانتخابي لجماعة ما تعبيرا عن الاتجاهات المناصرة والتابعة والموالين لهذه الجماعة، هو يعبر عن حجم وطبيعة المعلومات السياسية ذات الصلة المتدفقة في الشبكة.[3]

وقد عرفت مناهج وأساليب المعالجة في الجغرافيا الانتخابية تطورا بعد كل من المنهج الكارتوغرافي والمنهج السلوكي، وقد فسح المجال أمام التحليل الإحصائي، والذي يرى بأن تحليل بيانات التصويت على أساس الوحدات المساحية *areal units* غير كافي ليشكل جغرافيا انتخابية مميزة، وعليه فقد استخدموا الأساليب الإحصائية المعيارية مع تجاهل المحتوى المكاني للوحدات المساحية، كما نظرت من جهة مقابلة مجموعة أخرى من الباحثين إلى أن الأساليب الإحصائية لتحليل بيانات التصويت من طرف الناخبين خارج تخصص الجغرافيا، ومن هنا فإن التحليل الإحصائي المعياري للتصويت تراجع مرة أخرى واستبدل بالنماذج المكانية *location models* التي تؤكد على المحتوى المحلي ضمن نمط التصويت المحقق، وبهذه الطريقة فإن الوصف الجغرافي البسيط للتصويت سوف يتم استبداله بدراسة تأثيرات جغرافية مركبة على عملية التصويت [4].

خاتمة:

نخلص في نهاية الورقة البحثية إلى حقيقة مفادها، إن جغرافيا الانتخابات برزت إلى حقل العلوم السياسية بصفة مستقلة عن الجغرافيا السياسية، على اعتبار أنها تمثل أحد الاتجاهات الجديدة المتخصصة المتفرعة عن الجغرافيا السياسية، وذلك من أجل تغطية العجز الجزئي الذي ميز الدراسات السياسية السلوكية، لاسيما ما تعلق بالفعل الانتخابي تحديدا.

---

[1] المرجع نفسه، ص34.

[2] سامح عبد الوهاب، "خريطة مصر الانتخابية مع التطبيق على محافظة الجيزة". انظر الموقع الالكتروني:
http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=14112

[3] المرجع نفسه، ص36.

[4] سامح عبد الوهاب، "خريطة مصر الانتخابية مع التطبيق على محافظة الجيزة". انظر الموقع الالكتروني:
http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=14112

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فجغرافيا الانتخابات اتجهت أساسا في دراستها إلى دراسة العلاقة بين البيئة بصفة جوهرانية وما تنطوي عليه من تأثيرات في العملية الانتخابي، ونتائج التصويت في المنطقة الواحدة، أي تحليل أثر العوامل البيئية المتنوعة ودورها في تحديد نتائج التصويت، ولماذا حصل المرشح (أ) على نسبة متقدمة في إقليم دون آخر، فضلا عن التباين المكاني للفعل التصويتي بين أقاليم مختلفة في استحقاق انتخاب واحد، أي لماذا نسبة التصويت مرتفعة في إقليم ولماذا هي منخفضة في إقليم آخر؟.

وندعو في نهاية هذه الورقة إلى الحث على ضرورة الاهتمام بحقل الجغرافيا الانتخابية في المحتوى الأكاديمي في برامج العلوم السياسية، نظرا لما لها من أهمية في تحليل انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات وتفسير التباين التصويتي المكاني في مختلف الأقاليم والمحافظات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com